● النَّوعُ الثَّامِنَ عَشَرَ :

المُعَلَّلُ

وَيُسَمُّونَهُ المَعْلُولَ : وَهُوَ لَحْنٌ.

(**النوعُ الثامنَ عَشَرَ : المُعَلَّلُ ، ويُسَمُّونَه المعلولَ**) كذا وقَع في عِبارةِ البخاريِّ والترمذيِّ والحاكمِ والدارقطنيِّ وغيرِهم (**وهو لَحنٌ**) ؛ لأنَّ اسمَ المفعولِ مِن «أَعَلَّ» الرباعي لا يَأتي على «مفعولٍ» ، بَل والأجودُ فيه أيضًا «مُعلٌّ» بلامٍ واحدةٍ ؛ لأنَّه مفعولُ «أعلَّ» قياسًا ، وأمَّا «مُعلَّل» فمفعول «عَلَّل» وهو لغة بمعنى أَلهاه بالشيءِ وشَغَله ، وليس هذا الفعلُ بمستعملٍ في كلامهم .

* * *

وهَذَا النَّوْعُ مِنْ أَجَلِّهَا ، يتَمَكَّنُ مِنْهُ أَهْلُ الحِفْظِ والخِبْرَةِ والفَهْمِ الثَّاقِبِ .

(**وهذا النوعُ مِن أَجَلِّها**) أي أَجَل أنواعِ علومِ الحديثِ وأَشرفِها وأَدقِّها ، وإِنَّما (**يتمكنُ منه أهلُ الحفظِ والخبرةِ والفهمِ الثاقبِ**) ، ولهذا لم يَتكلَّم فيه إلا القليلُ ؛ كابنِ المدينيِّ ، وأحمدَ ، والبُخاريِّ ، ويعقوبَ بنِ شيبة ، وأبي حاتمٍ ، وأبي زُرعة ، والدارقطنيِّ .

قال الحاكمُ[1] : وإنما يعلَّلُ الحديثُ مِن أوجهٍ ليس للجَرحِ فيها

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١١٢ ، ١١٣) .

مَدخلٌ ، والحُجة في التعليل عِندنا بالحفظِ والفَهمِ والمعرفةِ ، لا غير .

وقال ابنُ مَهدي[١] : لأَن أعرفَ علةَ حديثٍ أحبُّ إليَّ مِن أن أَكتُبَ عِشرين حديثًا ليس عِندي .

***

والعِلَّةُ : عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيٍّ قَادِحٍ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلامَةُ مِنْهُ ، ويتَطَرَّقُ إلَى الإِسْنَادِ الجَامِعِ شُرُوطَ الصِّحَةِ ظَاهِرًا .

(**والعلةُ : عبارةٌ عن سببٍ غامضٍ خفيٍّ قادحٍ**) في الحديثِ (**مع أنَّ الظاهرَ السلامةُ منه**) .

قال ابنُ الصلاحِ[٢] : فالحديثُ المعلَّل : ما اطُّلِعَ فيه على علةٍ تَقدَحُ في صحته ، مع ظُهور السلامة (**وَيَتطرَّقُ إلى الإسنادِ الجامع شُروطَ الصحةِ ظاهرًا**) .

***

وتُدْرَكُ بِتفَرُّدِ الرَّاوِي وبِمُخَالَفَةِ غيرِهِ لَهُ ، مَعَ قَرَائِنَ تُنَبِّهُ العَارِفَ عَلَى وَهْمٍ بِإِرْسَالٍ أَوْ وقْفٍ أَوْ دُخُولِ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ أَوْ غَيرِ ذَلِكَ ، بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ فيَحْكُمُ بِعَدَمِ صِحَّةِ الْحَدِيثِ ، أَوْ يَتَرَدَّدُ فَيَتَوَقَّف .

(**وتُدرَكُ**) العِلةُ (**بتفردِ الراوي ، وبمخالفةِ غيرِه له ، مع قرائنَ**) تَنضمُّ

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١١٢) .

(٢) «علوم الحديث» (ص : ١١٦) .

إلىٰ ذلك (**تُنبِّه العارفَ**) بهذا الشأنِ (**علىٰ وَهمٍ**) وقع (**بإرسالٍ**) في الموصول (**أو وقفٍ**) في المرفوع (**أو دخولِ حديثٍ في حديثٍ، أو غير ذلك، بحيثُ يَغلِبُ**) ذلك (**علىٰ ظَنِّه، فيحكمُ بعدمِ صحةِ الحديثِ، أو يترددُ فيتوقفُ**) فيه، ورُبما تقصرُ[1] عبارةُ المُعَلِّلِ عن إقامةِ الحُجةِ علىٰ دَعواه، كالصَّيرفي في نَقدِ الدِّينار والدِّرهمِ.

قال ابنُ مهدي[2]: معرفةُ علةِ الحديثِ إلهامٌ، لو قلتَ للعالم يعلل الحديث[3]: مِن أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حُجة.

وكم مِن شخصٍ لا يهتدي **لذلك**.

وقيل له أيضًا: إنكَ تقول للشيء: «هذا صحيحٌ»، و«هذا لم يَثبُت»، فَعَمَّنْ تقول ذلك؟ فقال: أَرأيتَ لو أتيتَ الناقدَ، فأريته دَرَاهِمَك، فقال: هذا جيدٌ، وهذا بهرجٌ، أكنتَ تسألُ عَمَّنْ ذلك، أو تُسَلِّمُ له الأمرَ؟ قال: بل أُسَلِّمُ له الأمرَ. قال: فهذا كذلك لطولِ المجالسةِ والمناظرةِ والخبرةِ[4].

وسُئل أبو زرعة[5]: ما الحُجة في تَعليلكم الحديث؟ فقال: الحُجة أن تسألني عن حديثٍ له عِلَّة فأذكُر عِلَّته، ثم تَقصد ابنَ واره فتسأله عنه

---

(١) في «ص»، «م»: «يقصر».
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٣).
(٣) في «ص»: «لو قلت تعلل الحديث: من أين قلتَ هذا؟ لم يكن له حجة».
(٤) كما في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٣٩)، وانظر «جامع العلوم والحكم» (١/ ٩٤، ٩٥).
(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٣)، وانظر «جامع العلوم والحكم» (١/ ٩٤).

فيذكر علته ، ثم تقصد أبا حاتم فيعلِّله ، ثم تميز كلامَنا علىٰ ذلك الحديث ، فإن وجدتَ بيننا خِلافًا فاعلم أنَّ كلًّا مِنَّا تكلمَ عَلىٰ مُراده ، وإن وجدتَ الكلمةَ متفقةً فاعلم حقيقةَ هذا العلم ، ففعلَ الرجلُ ذلك ، فاتَّفقت كلمتُهم ، فقالَ : أشهدُ أنَّ هذا العلم إلهامَ(١) .

❋ ❋ ❋

(١) ومن طريف ما جاء في ذلك : ما رواه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٤٩ ـ ٣٥١) عن أبيه ، قال : «جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي ، من أهل الفهم منهم ، ومعه دفترٌ ، فعرضه عليَّ ، فقلت في بعضها : هذا حديث خطأٌ قد دخل لصاحبه حديث في حديثٍ ، وقلت في بعضه : هذا حديث باطل ، وقلت في بعضه : هذا حديث منكر ، وقلت في بعضه : هذا حديثٌ كذبٌ ، وسائر ذلك أحاديث صحاح .
فقال لي : من أين علمت أن هذا خطأٌ ، وأن هذا باطل ، وأن هذا كذبٌ ؟! أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطتُ وأني كذبتُ في حديث كذا؟!
فقلت : لا ، ما أدري هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلمُ أن هذا الحديث خطأٌ ، وأن هذا الحديث باطلٌ ، وأن هذا الحديث كذبٌ .
فقال : تدَّعي الغيب؟!
قلتُ : ما هذا ادعاء غيب .
قال : فما الدليل علىٰ ما تقول؟
قلتُ : سل عمَّا قلتُ من يُحسنُ مثل ما أُحسنُ ، فإن اتفقنا علمتَ أنَّا لم نجازف ، ولم نقل إلا بفهم .
قال : من هو الذي يُحسنُ مثل ما تحسنُ؟
قلتُ : أبو زرعةَ .
قال : ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟
قلت : نَعَم .
قال : هذا عجبٌ!! =

والطَّرِيقُ إِلَىٰ معْرِفَتِهِ جَمْعُ طُرُقِ الحَدِيثِ، والنَّظَر فِي اخْتِلافِ رُوَاتِهِ وَضَبْطِهِمْ وإِتْقَانِهِمْ.

(والطريقُ إلىٰ معرفتِه: جمعُ طرقِ الحديثِ، والنظرُ في اختلافِ رواتِه و) في (ضبطِهم وإتقانِهم).

= فأخذ، فكتبَ في كاغدِ ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إليَّ وقد كتب ألفاظ ما تكلَّم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنَّه باطلٌ قال أبو زرعة: هو كذبٌ. قلتُ: الكذب والباطل واحدٌ. وما قلت: إنه كذبٌ قال أبو زرعة: هو باطلٌ، وما قلتُ: إنه منكرٌ، قال: هو منكرٌ - كما قلتُ: وما قلتُ، إنه صحاحٌ، قال أبو زرعة: هو صحاحٌ.

فقال: ما أعجبَ هذا! تتفقانِ من غيرِ مواطأةٍ فيما بينكما.

فقلتُ: ذلك أنَّا لم نجازف، وإنما قُلنا بعلمٍ ومعرفةٍ قد أوتينا، والدليل علىٰ صحة ما نقوله، بأن دينارًا مبهرجًا يُحمل إلىٰ الناقد، فيقول: هذا دينارٌ مبهرجٌ، ويقول لدينار جيِّدٍ: هو جيِّدٌ، فإن قيل له: من أين قلتَ إنَّ هذا مبهرجٌ؟ هل كنت حاضرًا حين بُهرج هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه أني بهرجتُ هذا الدينار؟ قال: لا، [فإن] قيل: فمن أين قلت إنَّ هذا مبهرج؟ قال: علمًا رزقتُ.

وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك.

قلت له: فتحمل فص ياقوتٍ إلىٰ واحدٍ من البُصراءِ من الجوهريين، فيقول: هذا زجاجٌ، ويقول لمِثله: هذا ياقوت، فإن قِيل له: من أين علمتَ أن هذا زجاج وأنَّ هذا ياقوتٌ؟ هل حضرتَ الموضع الذي صُنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا، فقيل له: فهل أعلمكَ الذي صاغَهُ بأنه صاغَ هذا زجاجًا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علمٌ رُزقتُ.

وكذلك نحن رُزقنا علمًا لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأنَّ هذا الحديث كذبٌ وهذا منكرٌ إلا بما نعرفه» اهـ.

قال ابنُ المدينيِّ[١] : البابُ إذا لم تُجمع[٢] طُرقُه لم يَتبيَّن خَطؤه .

* * *

وكَثُرَ التَّعْلِيلُ بِالإِرْسَالِ بِأَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ أَقْوَىٰ مِمَّنْ وَصَلَ ، وتَقَعُ العِلَّةُ فِي الإِسْنَادِ ، وَهُوَ - الأَكْثَرُ - وَقَدْ تَقَعُ فِي المَتْنِ ، ومَا وَقَعَ فِي الإِسْنَادِ قَدْ يَقْدَحُ فِيهِ وَفِي المَتْنِ ؛ كَالإِرْسَالِ والوَقْفِ ، وقَدْ يَقْدَحُ فِي الإِسْنَادِ خاصَّةً ، ويَكُونُ المَتْنُ مَعْرُوفًا صَحِيحًا ؛ كَحَدِيثِ يَعْلَىٰ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ - حَدِيثِ : «البَيِّعَانِ بالْخِيَارِ» غَلِطَ يَعْلَىٰ ؛ إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ .

(**وَكثُر التعليلُ بالإرسالِ**) للموصولِ (**بأن يكونَ راويه أقوىٰ ممن وَصَل** .

وتَقَع العلةُ في الإسنادِ ، وهو الأكثرُ ، وقد تقعُ في المتنِ ، وما وَقَع) مِنها (**في الإسنادِ قد يَقدَحُ فيه وفي المتنِ**) أيضًا (**كالإرسالِ والوقفِ ، وقد يَقدَحُ في الإسنادِ خاصةً ، ويكونُ المتنُ معروفًا صحيحًا كحديث يعلىٰ بنِ عبيدٍ**) الطَّنافِسي - أحدِ رجالِ الصحيحِ - ، (**عن**) سفيان (**الثوريِّ عن عمرِو ابنِ دينارٍ**) ، عن ابنِ عُمر ، عن النبي ﷺ (**حديث : «البيّعانِ بالخِيار»**[٣] .

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢١٢) .

(٢) في «ص» : «يجتمع» .

(٣) أخرجه : الخليلي في «الإرشاد» (١/ ٣٤١) ، وانظر كتابي «الإرشادات» (ص : ١٨٤) .

غَلِطَ يعلىٰ) علىٰ سفيان في قوله : عَمرو بنُ دينار **(إنما هو عبدُ اللّٰهِ بنُ دينارٍ)** هكذا رواه الأئمةُ مِن أصحابِ سُفيانَ ؛ كأبي نعيمِ الفضلِ بن دُكينٍ[١] ، ومحمدِ بن يوسفَ الفريابي[٢] ، ومخلدِ بنِ يزيدَ[٣] ، وغيرِهم .

ومِثالُ العلةِ في المتنِ : ما انفردَ به مسلمٌ في « صحيحه »[٤] مِن روايةِ الوليدِ بنِ مسلمٍ ، ثنا الأوزاعيُّ ، عن قتادةَ ، أنَّه كتَب إليه يُخبره عن أنسِ ابنِ مالكٍ ، أنه حدَّثه قال : صليتُ خلفَ النبيِّ ﷺ وأبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ ، فكانوا يَستفتحون بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لا يَذكرون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في أولِ قراءةٍ ولا في آخرها .

ثُم رواه مِن روايةِ الوليدِ ، عَنِ الأوزاعيِّ : أخبرني إسحاقُ بنُ عبد اللّٰه ابن أبي طلحة ، أنَّه سمع أنسًا يذكرُ ذلك[٥] .

وروىٰ مالكٌ في « الموطإ »[٦] عن حُميدٍ ، عن أنسٍ قال : صليتُ وراءَ أبي بكرٍ وعُمرَ وعُثمانَ ، فكلُّهم كان لا يَقرأ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ .

---

(١) أخرجه : البيهقي (٥/ ٢٦٩ ، ٢٧٣) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (١٤/ ٢٢) .
(٢) أخرجه : البخاري (٣/ ٨٤) .
(٣) أخرجه : النسائي (٦٠٦٩) في « الكبرىٰ » ، ووقع في « المجتبىٰ » (٧/ ٢٥٠) : مخلد عن سفيان عن عمرو بن دينار . . . ، خطأ ، والصواب : عن عبد اللّٰه بن دينار .
(٤) « الصحيح » (٢/ ١٢) .
(٥) المصدر السابق .
(٦) « الموطأ » (ص : ٧٢) .

وزادَ فيه الوليدُ بنُ مسلمٍ عن مالك به[١]: صليتُ خلف رسول اللَّه ﷺ[٢].

هذا الحديثُ معلولٌ، أعلَّه الحُفاظُ بوجوهٍ، جمعتها وحررتُها في المجلسِ الرابعِ والعِشرين من «الأمالي» بما لم أُسبَق إليه، وأنا أُلَخِّصُهَا هُنا:

فأمَّا روايةُ حميدٍ؛ فأعلَّها الشافعي بمخالفةِ الحُفَّاظِ مالكًا، فقال في «سُنن حرملة» - فيما نَقله عنه البيهقيُّ[٣] - فإن قال قائل: قد روىٰ مالكٌ - فذكَره، قِيل له: قد خالفَه سفيانُ بنُ عيينةَ، والفزاريُّ، والثقفيُّ، وعددٌ لقيتهم سبعة أو ثمانية مُتَّفقين مخالِفين له، والعددُ الكثيرُ أَولىٰ بالحِفظِ مِن وَاحدٍ.

ثم رجَّح روايتَهم بما رواه عن سفيان، عن أيوبَ، عَن قَتادةَ، عن أنسٍ، قال: كانَ النبيُّ ﷺ وأبو بكرٍ وعُمر يفتتحون القراءةَ بـ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

قال الشافعيُّ[٤]: يَعني يَبدءون بقراءةِ أُمِّ القرآنِ قَبل مَا يقرأ بَعدها، ولا يعني أنَّهم يَترُكون ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

---

(١) ليس في «ص».

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ٢٢٨).

(٣) «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٥٢)، «معرفة السنن والآثار» (١/ ٥٢٢، ٥٢٣).

(٤) كما في «السنن الكبرىٰ» (٢/ ٥١)، «معرفة السنن والآثار» (١/ ٥٢٣).

قال الدارقطنيُّ[١] : وهذا هو المحفوظُ عَن قتادةَ وغيرِه عن أنسٍ .

قال البيهقيُّ[٢] : وكذا رواهُ عن قَتادةَ أكثرُ أصحابه ؛ كأيوبَ ، وشُعبةَ ، والدستوائيِّ ، وشيبانَ بنِ عبدِ الرحمن ، وسعيدِ بن أبي عروبة ، وأبي عوانة ، وغيرهم .

قال ابنُ عبدِ البرِّ[٣] : فهؤلاءِ حُفاظُ أصحابِ قتادةَ ، وليس في رِوايتهم لهذا الحديثِ ما يُوجبُ سقوطَ البسملةِ ، وهذا هو اللفظُ المتفقُ عليه في « الصحيحين »[٤] ، وهو رواية الأكثرين ، ورواه كذلك أيضًا عن أنسٍ : ثابتٌ البناني[٥] ، وإسحاقُ بنُ عبد اللَّه بن أبي طَلحة[٦] .

وما أَوَّله عليه الشَّافعيُّ مُصرَّحٌ به في رِواية الدارقطنيِّ بسندٍ صَحيحٍ : فَكَانوا يَستفتحون بأُمِّ القُرآنِ[٧] .

قال ابنُ عبد البر[٨] : ويقولون : إنَّ أكثرَ روايةِ حميدٍ عن أنسٍ إنما سمعها من قتادةَ وثابتٍ عن أنسٍ .

---

(١) « السنن » (١/ ٣١٦) .
(٢) « السنن الكبرىٰ » (٢/ ٥١) .
(٣) « الإنصاف » مجموعة الرسائل المنيرية (٢/ ١٧٤) .
(٤) أخرجه : البخاري (١/ ١٩٨) ، ومسلم (٢/ ١٢) .
(٥) أخرجه : ابن خزيمة (٤٩٧) .
(٦) « صحيح مسلم » (٢/ ١٢) .
(٧) « سنن الدارقطني » (١/ ٣١٦) .
(٨) « التمهيد » (٢/ ١٦٧) .

ويؤيِّدُ ذلك : أنَّ ابنَ [أبي] (١) عديٍّ صرَّح بذِكر قتادةَ بينهما في هذا الحديثِ (٢) ، فتبيَّن انقطاعُها ورُجوعُ الطريقينِ إلىٰ واحدةٍ .

وأما روايةُ الأوزاعيِّ ؛ فأعلَّها بعضُهم بأنَّ الراوي عنه ، وهو الوليدُ ، يُدلِّس تدليسَ التَّسويةِ ، وإن كان قد صرَّح بسماعِه مِن شيخِه ، وإن ثبتَ أنه لم يُسقط بين الأوزاعيِّ وقتادةَ أحدًا ، فقتادةُ وُلد أَكْمَهَ ، فلابُد أن يكون أَملىٰ علىٰ مَن كتب إلىٰ الأوزاعيِّ ولم يسم هذا الكاتب ، فَيحتَمِلُ أن يكون مَجروحًا أو غيرَ ضابطٍ فلا تقومُ به الحُجةُ ، مع ما في أَصلِ الروايةِ بالكتابةِ مِنَ الخلافِ ، وأنَّ بعضَهم يرىٰ انقطاعَها .

وقال ابنُ عبدِ البر (٣) : اختُلفَ في ألفاظِ هذا الحديثِ اختلافًا كثيرًا مُتدافِعًا مضطرِبًا :

منهم : مَن يقول : صَليت خَلفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأَبي بَكرٍ وعُمَرَ .

ومنهم : مَن يَذكُرُ عُثمانَ .

ومنهم : مَن يَقتصرُ علىٰ أبي بكرٍ وعُمَرَ وعُثمانَ .

ومنهم : مَن لا يَذكرُ : فكانوا لا يَقرءون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ .

---

(١) سقط من «ص» ، و«م» والمثبت من «الإنصاف» لابن عبد البر «مجموعة الرسائل المنيرية» (٢/ ١٧٢) .

(٢) أخرجه : ابن حبان (١٧٩٨) .

(٣) «التمهيد» (٢/ ٢٣٠) .

ومنهم : مَن قال : فكانوا لا يَجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ .

ومنهم : مَن قال : فكانوا يَجهرون بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ .

ومنهم مَن قال : فكانوا يَفتتحونَ القراءة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

ومنهم مَن قال : فكانُوا يَقرءون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ .

قال : وهذا اضطرابٌ لا تقومُ معه حُجةٌ لأحدٍ .

ومما يدلُّ علىٰ أن أنسًا لم يَروِ نَفيَ البَسمَلةِ ، وأنَّ الذي زادَ ذلك في آخرِ الحديثِ رَوىٰ بالمعنىٰ فأخطأ ؛ ما صحَّ عنه أنَّ أبا سلمة سأله : أكانَ رسولُ اللّٰه ﷺ يَستفتح بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ أو بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ؟ فقال : إنَّكَ لتسألني عَن شيءٍ ما أحفَظُه ، وما سألني عنه أحدٌ قَبلك . أخرجه أحمدُ[(١)] وابنُ خُزيمةَ[(٢)] بسندٍ علىٰ شرطِ الشيخين .

وما قِيل مِن أنَّ مَن حَفظ عَنه حُجةٌ علىٰ مَن سَأله في حالِ نِسيانِه .

---

(١) أخرجه : أحمد (٣/١٦٦) ، والدارقطني (١/٣١٦) .

(٢) الذي عند ابن خزيمة بهذا الإسناد : سؤال الصلاة في النعلين .

فقد أجاب أبو شامة بأنَّهما مَسألتان ، فسؤالُ أبي سَلمة عنِ البَسملةِ وتركِها ، وسؤالُ قتادةَ عن الاستفتاحِ بأي سورةٍ(١) .

وقد ورَد من طريقٍ آخر عنه : كانَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ يُسِرُّ بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ . أخرجه الطبرانيُّ(٢) من طريقِ معتمرِ بنِ سليمان ، عَن أبيه ، عنِ الحسَنِ ، عنه . وابنُ خزيمة(٣) من طريق سُويدِ ابنِ عبدِ العزيز ، عن عِمرانَ القصيرِ ، عنِ الحسَنِ ، عنه .

ووَرَدَ مِن طريقٍ آخر عنِ المعتمرِ بنِ سُليمانَ ، عَن أَبيه ، عَن أَنسٍ قال : كَانَ رَسُولُ اللَّه ﷺ يَجهَرُ بـ ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ . رواهُ الدَّارقطنيُّ(٤) والخطيبُ .

وأخرجه الحاكمُ(٥) مِن جهةٍ أخرىٰ عَنِ المعتمرِ .

وقد ورَد ثبوتُ قراءتها في الصلاةِ عَنِ النبيِّ ﷺ مِن حديثِ أبي هُريرةَ(٦) ، من طُرقٍ عِندَ الحاكمِ وابنِ خُزيمةَ والنسائيِّ والدَّارقطني والبيهقي والخَطيبِ .

وابنِ عباسٍ عِند الترمذيِّ والحاكمِ والبيهقيِّ(٧) .

---

(١) وانظر : «الفتح» لابن حجر (٢/ ٢٢٨) .

(٢) «المعجم الكبير» (٧٣٩) . (٣) «الصحيح» (٤٩٨) .

(٤) «السنن» (١/ ٣٠٨ ، ٣٠٩) . (٥) «المستدرك» (١/ ٢٣٤) .

(٦) أخرجه : الحاكم (١/ ٢٣٢) ، وابن خزيمة (٤٩٩) ، والنسائي (٢/ ١٣٤) ، والدارقطني (١/ ٣٠٧) ، والبيهقي (٢/ ٤٦) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ٩٦) .

(٧) أخرجه الترمذي (٢٤٥) ، والحاكم (١/ ٢٠٨) ، والبيهقي (٢/ ٤٧ ، ٤٩) .

وعُثمانَ، وعليٍّ، وعَمارِ بنِ يَاسرٍ، وجابرِ بنِ عبدِ اللَّه، والنُّعمانِ بنِ بَشيرٍ، وابنِ عُمَرَ، والحَكَمِ بن عَمرٍو، وعائشةَ، وأحاديثُهم عِند الدارقطنيِّ[(١)].

وسَمُرةَ بنِ جُندُبٍ، وأُبيٍّ، وحديثُهما عِندَ البيهقيِّ[(٢)].

وبُريدةَ، ومجالدِ بنِ ثورٍ، وبُسرٍ ـ أو بِشرٍ ـ ابنِ معاويةَ، وحُسينِ بنِ عرفطة، وأحاديثُهم عِندَ الخطيبِ.

وأُمِّ سَلمةَ عِندَ الحاكمِ[(٣)].

وجماعةٍ مِن المُهاجرين والأنصارِ، عند الشافعي.

فقد بلغ ذلك مبلغَ التواترِ، وقد بيَّنَّا طُرقَ هذه الأحاديثِ كلها في كتابِ «الأزهار المتناثرة في الأخبارِ المتواترة». وتَبيَّن بما ذَكَرناه: أنَّ لحديثِ مسلمِ السابقِ تِسعَ عِلَلٍ: المخالفةُ مِن الحُفاظِ والأكثرين، والانقطاعُ، وتدليسُ التسويةِ مِن الوليد، والكتابةُ، وجهالةُ الكاتبِ، والاضطرابُ في لفظه، والإدراجُ، وثبوتُ ما يخالفه عن صحابيِّه، ومخالفتُه لِمَا رَواه عددُ التواتر.

قال الحافظُ أبو الفضلِ العراقي[(٤)]: وقولُ ابنِ الجوزيِّ: «إنَّ الأئمةَ

---

(١) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٠٣ - ٣١١).
(٢) «سنن الدارقطني» (١/ ٣٠٩)، والذي عند البيهقي (٢/ ١٩٥) بدون ذكر البسملة فيه.
(٣) «المستدرك» (١/ ٢٣٢).
(٤) «التقييد والإيضاح» (ص: ١١٩)، و«التبصرة» (١/ ٢٣٤).

اتَّفقوا علىٰ صِحَّته» فيه نَظرٌ؛ فهذا الشافعيُّ والدارقطنيُّ والبيهقيُّ وابنُ عبد البر لا يقولون بصحته، أفلا يَقدَحُ كلامُ هؤلاء في الاتفاقِ الذي نَقَله؟!

* * *

وقَدْ تُطْلَقُ العِلَّةُ علىٰ غَيْرِ مُقْتَضَاهَا الَّذِي قَدَّمْنَاهُ: كَكَذِبِ الرَّاوِي، وغَفْلَتِهِ، وسُوءِ حِفْظِهِ، ونَحْوِهَا مِنْ أسْبَابِ ضَعْفِ الحَدِيثِ، وسَمَّىٰ التِّرْمِذِيُّ النَّسْخَ عِلَّةً، وَأَطْلَقَ بَعْضُهُمُ الْعِلَّةَ عَلَىٰ مُخَالَفَةٍ لا تَقْدَحُ، كَإِرْسَالِ مَا وَصَلَهُ الثِّقَةُ الضَّابِطُ، حَتَّىٰ قَالَ: مِنَ الصَّحِيحِ صَحِيحٌ مُعَلَّلٌ، كَمَا قِيلَ: مِنْهُ صَحِيحٌ شَاذٌّ.

(**وقد تُطلَقُ العلةُ علىٰ غيرِ مقتضاها الذي قَدَّمناه**) مِن الأَسبابِ القادحةِ (**ككذبِ الراوي**) وفِسقِهِ (**وغفلتِه وسوءِ حفظِه ونحوِها من أسبابِ ضعفِ الحديثِ**) وذلك موجودٌ في كُتبِ العِلَلِ.

(**وَسمَّىٰ الترمذيُّ النَّسخَ علةً**)[1].

---

(١) فقد ذكر في «العلل» الذي في آخر «الجامع» (٥/ ٧٣٦) أن جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين» - فذكرهما، ثم قال: «وقد بيّنا علة الحديثين جميعًا في هذا الكتاب».
قال ابن رجب في «شرح العلل» (١/ ٨): «إنما بيّن ما قد يستدل به للنسخ، لا أنه بيّن ضعف إسنادهما».
هذا؛ وقد رأيت غير الترمذي أيضًا سمي النسخَ علةً، فقد سأل ابن أبي حاتم أباه =

قال العراقيُّ[١] : فإن أرادَ أنَّه علةٌ في العملِ بالحديثِ فصحيحٌ ، أو في صِحَّتِه فَلا ؛ لأن في «الصحيح» أحاديثَ كثيرةً منسوخةً .

(وأطلق بعضُهم العلةَ علىٰ مخالفةٍ لا تَقدَحُ) في صِحة الحديثِ **(كإرسالِ ما وَصَلَه الثقةُ الضابطُ حتَّىٰ قال : مِن الصحيح صحيحٌ مُعَلَّلٌ . كما قيل : منه صحيحٌ شاذٌّ)** وقائلُ ذلك أبو يَعلىٰ الخليليُّ في «الإرشاد»[٢] ، ومَثَّلَ الصحيحَ المُعَلَّ بحديثِ[٣] مالكٍ : «**لِلمَمْلُوك طَعَامُهُ**» السابقِ في نوعِ المعضلِ ، فإنه أورده في «الموطإ»[٤] مُعضلًا ، ورواه عنه إبراهيمُ بنُ طهمان[٥] والنعمانُ بنُ عبد السلام[٦] موصولًا .

قال : فقد صار الحديثُ بتبيين الإسنادِ صحيحًا يعتمدُ عليه .

قيل : وذلك عَكسُ المُعلَّل ، فإنَّه ما ظاهرُه السلامة فاطُّلِع فيه بعدَ

= في «كتاب العلل» (١١٤) عن الأحاديث المروية في «**الماء من الماء**» ، فقال : «هو منسوخ ؛ نسخه حديث سهل بن سعد ، عن أبي بن كعب» .

يعني : حديث : كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ، ثم قال النبي ﷺ : «**إذا التقىٰ الختانان وجب الغسل**» .

فمع أن أباه لم يذكر في كلامه سوىٰ النسخ ، أدخله في كتاب «العلل» ، وفي هذا ما يدل علىٰ أن النسخ عنده من العلل ، والله أعلم .

(١) «التبصرة» (١/ ٢٣٩) . (٢) (١/ ١٦٢ - ١٦٤) .

(٣) في «م» : «حديث» . (٤) (ص : ٦٠٦) .

(٥) أخرجه : ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٢٨٤) ، وأبو عوانة (٤/ ٧٤) ، والحاكم في «المعرفة» (ص : ٣٧) .

(٦) انظر ما قبله ، وأخرجه أيضًا : الطبراني في «الأوسط» (١٦٨٦) .

الفحصِ علىٰ قادحٍ ، وهذا كان ظاهرُه الإعلالَ بالإعضالِ فلمَّا فُتِّش تبيَّن وَصلُهُ .

● فائدةٌ :

قال البلقينيُّ[(١)] : أجَلُّ كتابٍ صُنِّفَ في العللِ كتابُ ابنِ المَديني ، وابنِ أَبي حَاتمٍ ، والخلَّالِ ، وأَجمَعُهَا كتابُ الدارقطنيِّ .

قلتُ : وقد صنَّف شيخُ الإسلامِ فيه : «الزَّهر المَطلُول في الخَبَرِ المعلُول» .

وقد قسَّم الحاكمُ في «علوم الحديث»[(٢)] أجناسَ العِلَلِ إلىٰ عشرةٍ ، ونحن نُلخِّصُها هنا بأمثلتها .

أحدها : أن يكونَ السندُ ظاهِرُه الصحة ، وفيه مَن لا يُعرف بالسماعِ ممَّن رَوىٰ عنه[(٣)] ؛ كحديثِ مُوسىٰ بنِ عُقبةَ ، عن سُهيل بن أبي صَالحٍ ،

---

(١) «محاسن الاصطلاح» (ص : ٢٠٣) .

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص : ١١٣ - ١١٨) .

(٣) كونه فيه من لا يعرف بالسماع ممن روىٰ عنه ، ليس هو العلة ، بل دليل علىٰ العلة ، وإنما العلة : أنه روي عن عون بن عبد الله موقوفًا عليه ، وقد أعله أبو حاتم في «العلل» (٢٠٧٩) بالوقف ، وبين ابن حجر في «النكت» (٢/ ٧٢٦) أن قول البخاري «لا يذكر لموسىٰ سماع من سهيل» معناه : «أنه إذا كان غير معروف بالأخذ عنه ، ووقعت عنه رواية واحدة ، خالفه فيها من هو أعرف بحديثه وأكثر له ملازمة ، رجحت روايته علىٰ تلك الرواية المنفردة» .

قلت : وهذا ذهاب منه إلىٰ أن العلة الاختلاف بين من رفعه ووقفه ، وكلامه يدل علىٰ ترجيح الوقف ، ويدل أيضًا علي أن قول البخاري السابق هو من أدلته علىٰ ترجيح الوقف ، لا أنه العلة المقصودة .

عَن أَبيهِ ، عَن أبي هُريرةَ ، عَنِ النبيِّ ﷺ قالَ : «**مَن جَلَسَ مَجلِسًا فَكَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ ، فَقَال قَبلَ أن يَقُومَ : سُبحَانَكَ اللَّهُمَّ وبحمدِكَ ، لا إله إلَّا أَنتَ ، أَستغفِرُكَ وأَتوبُ إليكَ ؛ غُفِرَ له مَا كان في مَجلِسِهِ ذَلِكَ**» .

فَرُوي أنَّ مُسلمًا جاء إلىٰ البخاريِّ وسألَه عنه ، فقال : هذا حديثٌ مَليحٌ إلا أنّه معلولٌ ؛ أنا به موسىٰ بن إسماعيلَ ، ثنا وهيبٌ ، ثنا سهيلٌ ، عن عونِ بنِ عبد اللّه قولَه . وهذا أَولىٰ ؛ لا يُذكَرُ لموسىٰ بن عُقبة سَماعٌ مِن سُهيلٍ .

الثاني : أن يكونَ الحديثُ مرسلًا مِن وجهٍ رواه الثقاتُ الحفاظُ ، ويُسنَدُ مِن وجهٍ ظاهرُه الصحةُ .

كحديثِ قبيصةَ بن عُقبَة ، عن سُفيان ، عَن خَالدٍ الحذَّاء وعاصم ، عَن أبي قلابة ، عن أنسٍ مرفوعًا : «**أَرحَم أُمَّتي أَبو بَكرٍ ، وأَشَدُّهُم في دِينِ اللّهِ عُمرُ**» ـ الحديث .

قال : فلو صحَّ إسنادُه لأُخرجَ في «الصحيحِ»،إنَّما روىٰ خالدٌ الحذَّاءُ ، عَن أبي قلابة مرسلًا .

الثالثُ : أن يكونَ الحديثُ مَحفوظًا عن صحابيٍّ ، ويُروىٰ عن غَيرِه لاختلافِ بلادِ رُواتِه ؛ كروايةِ المدنيِّين عَنِ الكُوفيِّين .

كحديثِ مُوسىٰ بنِ عُقبة ، عَن أبي إسحاقَ ، عن أَبي بُردةَ ، عَن أَبيه ، مَرفوعًا : «**إنِّي لأَستغفرُ اللّه وأتوبُ إليهِ في اليومِ مائةَ مَرَّةٍ**» .

قال : هذا إسنادٌ لا ينظرُ فيه حَدِيثيٌّ إلَّا ظَنَّ أنّه مِن شَرطِ الصَّحيحِ ،

والمدنيُّون إذا رَوَوا عَنِ الكُوفيين زَلِقوا ، وإنَّما الحديثُ محفوظٌ مِن روايةِ أبي بُردةَ عَنِ الأغرِّ المُزنيِّ .

الرابع : أن يكونَ مَحفوظًا عن صحابيٍّ ، فَيُرْوىٰ عن تابعيٍّ ، يقع الوهمُ بالتصريحِ بما يقتَضي صِحَّته ، بَل ولا يَكون مَعروفًا مِن جِهته .

كحديثِ زهيرِ بنِ محمدٍ ، عن عُثمانَ بنِ سُليمانَ ، عَن أبيه ، أنَّه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يَقرَأ في المغرب بِالطُّورِ .

قال : أخرج العسكريُّ وغيرُه هذا الحديثَ في «الوحدان» ، وهو معلولٌ ؛ أبو عثمان لَم يسمع مِنَ النبيِّ ﷺ ولا رآه ، وعُثمانُ إنَّما رَواه عَن نافعِ بنِ جبيرِ بنِ مطعمٍ عن أبيه ، وإنما هو عُثمان بنُ أبي سليمان .

الخامس : أن يكونَ رُوي بالعنعنةِ ، وسَقَطَ مِنه رَجُلٌ ، دلَّ عليه طريقٌ أُخرىٰ محفوظةٌ .

كحديثِ يونسَ ، عنِ ابنِ شهابٍ ، عَن عليِّ بنِ الحُسينِ ، عَن رجالٍ مِنَ الأنصارِ ، أنَّهم كَانوا مَع رسولِ اللَّه ﷺ ذاتَ ليلةٍ ، فَرُمِيَ بِنَجمٍ فاستَنَارَ ـ الحديث .

قال : وعِلَّتُه أنَّ يونسَ ـ مع جلالتهِ ـ قصرَ بهِ ، وإنَّما هو : عنِ ابنِ عباسٍ : حدَّثني رجالٌ ، هكذا رواه ابنُ عُيينةَ وشعيبٌ وصالحٌ والأوزاعيُّ وغيرُهم عن الزُّهريِّ .

السادسُ : أن يُختلفَ علىٰ رجلٍ بالإسنادِ وغيره ، ويكون المحفوظُ عنه ما قابل الإسناد .

كحديثِ عليٍّ بنِ الحُسينِ بنِ واقدٍ، عَن أبيهِ، عَن عبدِ اللَّه بن بُريدَة، عَن أبيه عن عُمر بنِ الخطابِ، قال: قلتُ: يا رسولَ اللَّه، ما لَكَ أَفصَحُنَا؟ الحديث.

قال: وعِلتُه ما أسند عن عليٍّ بنِ خَشرمٍ: حدَّثنا عليُّ بنُ الحُسينِ بنِ وَاقدٍ: بلغني أن عُمر- فذكَره.

السابعُ: الاختلافُ علىٰ رَجلٍ في تسميةِ شيخِه أو تَجهيلِهِ.

كحديثِ الزُّهريِّ، عن سُفيانَ الثوريِّ[1]، عن حَجَّاجِ بنِ فُرَافِصَةَ، عن يحَيىٰ بن أبي كثيرٍ، عَن أبي سَلمة، عَن أَبي هُريرة مرفوعًا: «**المُؤمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، والفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ**».

قال: وعِلتُه ما أسند عن محمدِ بنِ كثيرٍ: حدثنا سُفيانُ، عن حَجاجٍ، عن رَجلٍ، عَن أبي سَلمة - فذكَره.

الثامنُ: أن يكونَ الراوي عَن شخصٍ أَدركَه وسَمع منه، لَكِنه لم

(١) قال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في «الباعث» (ص٥٨)، و«شرح الألفية» (ص ٦٢، ٢٠٦):

«وهو خطأٌ غريبٌ من مثل السيوطي؛ فإن الزهريَّ أقدمُ جدًا من الثوري، ولم يذكر أحد أنه روىٰ عنه، والصواب: «كحديث أبي شهاب، عن سفيان الثوري»؛ كما في «علوم الحديث»؛ و«أبو شهابٍ» هو: الحنَّاط - بالنونِ -، واسمه: «عبد ربه بن نافع الكِنانيُّ»، والحديث عنه في «المستدرك» للحاكمِ (١/ ٤٣)، فاشتبه الاسمُ علىٰ السيوطي، وظنَّه «ابن شهاب»، فنقله بالمعنىٰ، وجعله: «الزهري»!! وهذا من مدهشات غلط العلماء الكبار، رحمهم اللَّه ورضي عنهم» اهـ.

يسمع منه أحاديثَ معينةً ، فإذا رَواها عنه بلا واسطةٍ فَعِلَّتُها أنه لم يَسمَعها منه .

كحديثِ يحيىٰ بن أبي كثيرٍ ، عن أنسٍ ، أنَّ النبيَّ ﷺ ، كَانَ إِذَا أَفطَرَ عِندَ أَهلِ بيتٍ قال : «**أَفطَرَ عِندَكُم الصَّائِمُونَ**» ـ الحديث .

قال : فَيَحيىٰ رأىٰ أنسًا ، وظهَر مِن غيرِ وجهٍ أنَّه لم يسمع مِنه هذا الحديثَ .

ثُم أَسند عن يَحيىٰ قالَ[١] : حُدِّثت عن أنسٍ ـ فذكَره .

التاسعُ : أن يكونَ طريقُه معروفةً ، يَروي أحدُ رِجالِها حديثًا مِن غيرِ تلك الطريقِ ، فَيَقع مَن رَواه مِن تلك الطريقِ ـ بناءً علىٰ الجادَّةِ ـ في الوَهمِ .

كحديثِ المُنذِرِ بنِ عبد اللَّه الحزامي ، عن عبدِ العزيزِ المَاجشون ، عن عبد اللَّه بن دينارٍ ، عنِ ابنِ عُمَرَ ، أن رسول اللَّه ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال : «**سُبحَانكَ اللَّهُمَّ**» ـ الحديث .

قال : أخذ فيه المنذرُ طريقَ الجادَّةِ ، وإنَّما هُو مِن حديثِ عبدِ العزيز : ثنا عبد اللَّه بن الفضلِ ، عن الأعرجِ ، عن عُبيدِ اللَّه بن أبي رَافعٍ ، عن عليٍّ .

العاشرُ : أن يُروىٰ الحديثُ مرفوعًا مِن وجهٍ ومَوقوفًا مِن وجهٍ .

---

(١) بعده في «ص» : «قد» .

كحديثِ أبي فَروة يزيدَ بنِ محمدٍ ، ثنا أبي ، عن أبيه ، عَنِ الأعمشِ ، عن أبي سفيانَ ، عن جَابرٍ مرفوعًا : «**مَن ضَحِكَ في صَلَاتِهِ يُعِيدُ الصلاة ولا يُعِيدُ الوُضُوءَ**» .

قال : وعِلتُه ما أسندَ وكيعٌ ، عن الأعمشِ ، عن أَبي سُفيان ، قال : سُئل جابرٌ - فذكَره .

قال الحاكم : وبقيت أجناسٌ لَم نَذكرها ، وإنَّما جَعلنا هذه مِثالًا لأحاديثَ كثيرةٍ .

وما ذكَره الحاكمُ مِن الأجناسِ يَشمله القِسمان المَذكوران فيما تقدَّم ، وإنَّما ذكَرناه تَمْرِينًا للطالبِ ، وإيضَاحًا لما تقدَّم .

* * *